



عمران
للدراستات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

واقع العلاقات المدنية العسكرية في سورية

إعداد: معن طلاع

واقع العلاقات المدنية العسكرية
في سورية

واقع العلاقات المدنية العسكرية في سورية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة دراسات تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية في مجالات السياسية والتنمية والإدارة المحلية. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العملية للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل مع الفواعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة المشهد.

تعتمد دراسات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المتراكبة، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: كانون الأول / ديسمبر 2020

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

إعداد

معن طناع

المحتويات

10.....	مقدمة.....
12.....	أولاً: العلاقات المدنية العسكرية: تأطير نظري ومفاهيمي.....
17.....	ثانياً: الأمن والدفاع في مناطق النظام: نهج الإلغاء وأدوار مدنية صفرية.....
23.....	ثالثاً: الجيش والأمن في مناطق المعارضة: مؤسسة شكلانية واضطراب المرجعيات.....
29.....	رابعاً: الأمن والعسكر في مناطق الإدارة الذاتية: انتفاء الحيادية وتعظيم الشمولية.....
35.....	خلاصات وتوصيات عابرة لمناطق النفوذ.....

مقدمة

تتفق جل الأدبيات المتعلقة بحقل العلاقات المدنية العسكرية بأنها خضوع القوات المسلحة لقيادة مدنية ديمقراطية، وهي عملية معقدة تتطلب إصلاحاً تشريعياً شاملاً، وإصلاحاً للقطاع الأمني بأكمله، وإجراء العدالة الانتقالية، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وتعميقاً للمثل للديمقراطية، فالعلاقات المدنية العسكرية سلسلة طويلة متعددة الحلقات والمراحل ومتشابكة مع التحول الديمقراطي، وليست منفصلة عنه، وهي جوهره التاج في التحول الديمقراطي في الواقع؛ ولذلك فإن أدق مرحلة في التحول الديمقراطي لأي دولة هي إدارة العلاقات المدنية العسكرية، فإن لم تُحسن إدارة هذا الموضوع المتشابك والمعقد فإنه بمثابة إعلان عودة إلى الحالة السلطوية التي كانت عليها قبل عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي تعطيل كل استحقاقات التحول، وعلى رأسها عودة اللاجئين والنازحين، وانخراطهم ومشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تدفع العلاقة العضوية بين البيئة الأمنة - وما تتطلبه من سياسات معززة للعلاقات المدنية العسكرية - وملف العودة الكريمة والطوعية باتجاه البحث المستمر عن مؤشرات تلك البيئة في الجغرافية السورية التي تتقاسمها قوى وفواعل متباينة، واختبار جهوزيتها لتنفيذ الاستحقاقات السورية المؤجلة، وفي ظل غياب "المرحلة السياسية الجديدة" بحكم الاستعصاء الذي تشهده العملية السياسية وما رافقه من "تجميد حذر" في المشهد الميداني الذي أفرز "أنماط حكم متباينة" تدعمها قوى دولية وإقليمية، فإن قياس تلك المؤشرات سينعكس على الحالة المتشكلة ضمن تلك الأنماط؛ ومن هنا تستمد الورقة إشكالياتها في اختبار جهوزية البيئات الأمنية في المناطق التي تتحكم بها تلك الأنماط، وتبيان أثر نتائج هذا الاختبار على استحقاق العودة الأمنة، لتركز على تساؤل مركزي إلى أي مدى يشكل واقع العلاقات المدنية العسكرية عاملاً دافعاً لعودة اللاجئين.

وإذ تركز الورقة على مناطق سيطرة النظام بشكل مكثف، فمرد ذلك تبيان ملامح واقع العلاقات المدنية العسكرية فيها باعتبار أن النظام يسيطر على الدولة (قانونياً ومؤسسياً) من جهة، وبحكم أن مقارباته الأمنية هي موضع الاهتمام، وسيكون لها أثر في تحديد الانطباع العام لمستقبل العلاقات المدنية العسكرية وتأثيرها على عودة قرابة ستة ملايين لاجئ ومثلهم نازح؛ ورغم ذلك تطل الورقة على تلك المؤشرات في مناطق خارج سيطرة النظام نظراً لما أفرزته حالات الاستقرار الهش في المشهد الميداني ولاختبار إمكانية توفر بيئات آمنة للعودة.

أولاً: العلاقات المدنية العسكرية: تأطير نظري ومفاهيمي

تستلزم العلاقات المدنية – العسكرية وفق المعايير الديمقراطية توفر ثلاثة عناصر جوهرية هي: التحكم المدني في القوات المسلحة، والكفاءة الدفاعية، والفعالية العسكرية. ويُقصد بالتحكم المدني: السيطرة المدنية على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى كالشرطة والاستخبارات، مع التأكيد على درجة السيطرة والتحكم. وبحسب توماس برونو "Thomas Bruneau" وهارولد ترينكوناس "Harold Trinkunas" يُعدُّ التحكم المدني شكلياً ما لم تتواجد المؤسسات المدنية في عمليات المراقبة وإقرار الميزانية والتحكم في ترقية الضباط.⁽¹⁾

ويُقصدُ بالكفاءة الدفاعية الفاعلية في استخدام الموارد لإنجاز الأدوار والمهام المحددة لها، بمعنى آخر هي قدرة المؤسسات الأمنية والعسكرية على إنجاز مهامها وأدوارها بكلفة مقبولة من المجتمع. وأما الفعالية العسكرية فتعني مقدرة قوات الأمن والجيش على تنفيذ المهام المحددة لهم من قبل القادة المنتخبين ديمقراطياً.

ويمكن تعريف نظرية العلاقات المدنية – العسكرية: بالإجراءات والسياسات التي تجعل القيادة الأمنية/ العسكرية تعمل تحت إمرة القيادة السياسية المدنية، وتقوم بأداء دور الدعم والتعزيز لوظائف القيادة المدنية في إدارة البلاد داخلياً وخارجياً.

وينظر صامويل هنتنجتون "Samuel P. Huntington" للعلاقة العسكرية - المدنية كمتغير تفسيري، وطبيعة هذه العلاقة لها تأثير كبير على الفعالية العسكرية. كما يرى هنتنجتون أن الاحتراف هو مؤشر لقياس درجة الفعالية. وفي سبيل ذلك طرح هنتنجتون نموذجاً لدور العسكر في النظم الديمقراطية وفي النظام السياسي القائم على مبدأ الاحتراف وعدم التدخل في الحياة السياسية، من خلال تنفيذ السياسة الدفاعية، وللحفاظ على الكفاءة المهنية العسكرية في سياق ليبرالي لا يبدأ أن يكون للجيش الحد الأدنى من السلطة السياسية. ومن خصائص الجيش المحترف حسب هنتنجتون:

- الخبرة: فتكون الوظيفة الأساسية للمؤسسة العسكرية هي استعمال القوة وإدارة العنف، بالتالي توفر الخبرة والتدريب والإطار المعرفي للجنود وتمنحهم مهارات محددة في هذا المجال بعد فترات كافية من التعليم والخبرة.

⁽¹⁾ Global Trends and Their Impact on Civil-Military Relations. Thomas Bruneau and Harold Trinkunas

- المسؤولية الجماعية: أي يتحمل جميع أفراد المؤسسة العسكرية مسؤولية الدفاع عن الدولة، لأن الجندي المحترف يقوم بدور هام لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الأمن والحماية.
- التضامن الجماعي الداخلي: يتمتع أفراد المؤسسة العسكرية بدرجة من التضامن الجماعي الداخلي نتيجة شعورهم بالتفرد المميّز في أداء مهامهم، وما يتمتعون به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكريين عن أنفسهم وحدود دورهم في المجتمع.

ولتحقيق وإحكام السيطرة المدنية يقترح هنتنجتون أسلوبين: الأول: سيطرة مدنية ذاتية، أي تعظيم قوة المدنيين في مواجهة العسكريين، هذا الأسلوب يمكن أن يحدث حتى عند تعارض المصالح بين الجماعات المدنية، إذ لا يتطلب تعظيم مصالح المدنيين حدوثها مع كافة القطاعات المدنية، وإنما يمكن أن تكون مع بعض من هم في تلك القطاعات.

الثاني: سيطرة مدنية موضوعية، من خلالها تتم السيطرة المدنية ويزيد الأمن بالوقت نفسه، ويمكن تحقيق هذه السيطرة من خلال زيادة الاحترافية بين العسكر، والاعتراف باستقلالهم وتحويلهم إلى أداة في يد الدولة، وهذه الطريقة تضمن زيادة الاحتراف إلى جانب الحياد السياسي لأفراد المؤسسة العسكرية.⁽²⁾ أما موريس جانowitz "Morris Janowitz" فلا يرى العلاقات العسكرية - المدنية كمتغير تفسيري، مثل هنتنجتون، لأن المتغير التفسيري لن يشكل فعالية للجيش، لذلك هو يقيم قوة الجيش بناءً على الحاجة العسكرية له. كما يرى أن في النظم الديمقراطية على العسكريين عدم التدخل في السياسة؛ لأن لهم مجالاً مهنيّاً مختلفاً، وأن يقتصر دورهم على مجال السياسات الخارجية وسياسات الدفاع والمهام التي تحدد لهم من قبل النخبة السياسية، لكنه يؤكد التطور الحاصل في النظرية التقليدية في العلاقات المدنية العسكرية، إذ لا بدّ أن يشارك العسكريون في وضع الأسس الديمقراطية وأن يكون لهم توجهٌ سياسيٌّ لأنهم مواطنون بالنهاية وليسوا مرتزقة. مع التأكيد على عدم مشاركتهم في القرارات السياسية. وقد ميز هذا النموذج بين خمسة أنماط للعلاقات المدنية العسكرية من خلال خمسة أنماط للنظم السياسية:⁽³⁾

1. نُظْم تنافسية ديموقراطية: يتسم هذا النمط بوجود سيطرة مدنية تحد من دور العسكريين.
2. نظام تحالف عسكري مدني: يعكس هذا النظام نموذجاً يتولى فيه المدنيون الحكم بناءً على دعم من العسكريين أو الجيش الذي يظل فاعلاً سياسياً، وربما يتصرف بشكل غير رسمي كحكم بين الجماعات السياسية المتنافسة.

(2) Samuel P. Huntington, "the soldier and the state", Cambridge: the belknap of Harvard university press, 1975.

(3) Morris Janowitz, "military institution and coercion in developing nations", Chicago: university Chicago press, 1977

3. نُظْم أوليغاركية: هذه النظم تتميز بوجود حكم عسكري نشط تتولى فيه الحكم نخبة عسكرية.
4. نُظْم سيطرة سلطوية شخصية: هذه النظم يسيطر فيها الحاكم على الجيش حتى يظل في السلطة، ويعتمد على القوة الشخصية والتقليدية، وعادة ما يقوم باتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالعسكريين مما يؤدي إلى إضعاف فعاليتهم.
5. نُظْم حزب واحد جماهيري سلطوي: في ظل هذا النظام يكون حجم الجيش صغيراً ويقع تحت السيطرة المدنية، ويوجد توازن بينه وبين القوى الأخرى التي تحمي الرئيس.

من جهة أخرى يطرح ريبیکا شيف "Rebecca L. Schiff" في هذا الإطار نظرية التوافق، بالتأكيد على الفصل بين العسكريين والمدنيين، والتي تفترض التأكيد على أهمية الحوار واقتسام القيم والأهداف بين العسكريين والنخب السياسية والمجتمع، والتأكيد على أن المؤسسات والمتغيرات الثقافية هي التي تمنع أو تعظم احتمالات التدخل العسكري، وأنه كلما زاد التوافق بين العسكريين والنخبة السياسية والمجتمع تراجعت احتمالات التدخل. كما تؤكد هذه النظرية على أهمية التعاون بين العسكريين والمؤسسات السياسية والمجتمع ككل، كما ترى أن العسكريين والقيادة السياسية والمواطنين هم شركاء، وتعتمد هذه النظرية على ثلاثة مستويات رئيسية للتحليل وهم: العسكريون، القيادة السياسية، المواطنون. وقد حددت النظرية معايير عدة كأساس للتوافق بين العسكريين والمدنيين، وتتمثل هذه المعايير في التكوين الاجتماعي للضباط، وعملية صنع القرارات السياسية، وطرق التجنيد ونمط المؤسسة العسكرية.

أما نظرية اقتسام السلطة التي طرحها Doug lace L. bland دوجلاس ل بلاند، فتجادل بأن للعسكريين دورهم في مجالات الدفاع بشكل أساسي إلى جانب حفظ الأمن الداخلي عند الضرورة، وتفترض النظرية أن:⁽⁴⁾

- السيطرة المدنية على العسكريين متحققة، وهناك اقتسام للسلطة بين الطرفين، فلكل منهما مسؤولياته ومهامه المحددة وليس هناك تداخل بينها.
- مصدر التوجيه الوحيد للعسكريين هي السلطة المدنية المنتخبة خارج المؤسسة العسكرية، وهذه السيطرة هي متغيرة وديناميكية تتغير وفقاً للأفكار والقيم والظروف المحيطة والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب.

(4) Rebecca L. Schiff, "civil-military reconsidered: A theory of concordance", Armed forces and society, vol 22, No.1, fall 1995, pp7-29.

بناءً على ما تقدم من أدبيات للعلاقات المدنية - العسكرية ووجهات النظر المتعددة فيها، وكخطوة متقدمة؛ يمكن الاستنتاج الموضوعي وبناء على تصنيف موريس للأنظمة (يعد النظام السياسي في سورية نظاماً أوليغاركياً، ونظاماً فيه السيطرة سلطوية شخصية، ونظام حزب واحد سلطوي) فإنه تغيب عن سورية قبل ثورة آذار 2011 وبعدها الشروط المؤسسة للعلاقة العسكرية المدنية الناجعة، كالقيادة المدنية وفصل السلطات، التعددية السياسية، وإشراك المجتمع المدني. كما تغيب أي منهجية أو مقارنة تتعلق بالإصلاح الأمني (أمن و دفاع) كإصلاح الفروع الأمنية أو تدريب البرلمانين وموظفي الخدمات المدنية، أو دعم هيكل السيطرة المدنية على الجيش، وتدريب عناصر الأمن والجيش على القانون الدولي وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة البرلمانية على الأجهزة الأمنية، مع الإدراك أن العنصر الأهم الذي يتوقع استمرار غيابها هو في غياب إدارة وإرادة التغيير.

وإذا ما حاولنا الاستناد إلى معايير قابلة للقياس - وإن كانت معايير ما دون الحد المقبول - فإننا بحاجة أولاً لتثبيت أن إصلاح العلاقات المدنية العسكرية في سورية لم تعد عملية مجردة تتعلق بالمؤسسة العسكرية من جهة، وبمؤسسات الحكم المدنية من جهة أخرى، وإنما وفق الطرف السياسي وخصوصية الحالة السورية فإن إصلاح تلك العلاقات يرتبط بملفات عدة كاستحقاقات للحل والانتقال، وعلى رأسها البيئة الآمنة والمحايدة، وعليه فإن موائمة هذه المعايير مع متطلبات "البيئة الآمنة" في الحالة السورية التي تعد شرطاً لازماً لتنفيذ الاستحقاقات الوطنية لا سيما ملف العودة، فإننا نقصد كل المعايير التي من شأنها إنتاج بيئة خالية من العنف والترهيب والإكراه، وضمان توفير مجمل الظروف والشروط القانونية والأمنية والسياسية التي يجب توفرها لضمان انخراط كل السوريين، لا سيما النازحين والمهجرين. وعليه وكخلاصة عامة من هذه النظريات وبما ينسجم مع المشهد الميداني والسياسي السوري والاستنتاج الموضوعي؛ يمكن تحديد المعايير الأولية لقياس واقع العلاقات المدنية العسكرية في سورية من زاوية التأثير على ملف العودة بالآتي:

1. الفعالية العسكرية وما تعنيه من قدرة بنيوية ووظيفية على الضبط الأمني، وتعزيز مؤشرات الاستقرار الأمني التي تشكل دافعاً مهماً في عودة اللاجئين، والهيكل المتسقة وما تشكله من وضوح الخارطة والمرجعية.
2. وضوح الأدوار المدنية في أحد الأمور التالية: التشريع، القيادة، الرقابة، التقييم.
3. "وضوح وشفافية" البنى والنظم القانونية. الحياد السياسي للأجهزة الأمنية والعسكرية.

ثانياً: الأمن والدفاع في مناطق النظام: نهج الإلغاء وأدوار مدنية صفارية

أضحى الجيش منذ حكم البعث جيشاً "عقائدياً"، وكان لحرب 1967 وهزيمة الجيش السوري أثرٌ كبيرٌ على بنية الجيش الأساسية، وهو ما استدعى عملية بناء شاملة خلال فترة التحضير لحرب عام 1973، فقد بدأ تنظيم الجيش من جديد وظهر نظام الفرق العسكرية، إذ تحول تشكيل المجموعات القتالية إلى فرق مدرعة وميكانيكية، مع زيادة في عدة وعتاد الجيش السوري، وفي عام 1984 تم العمل على ما أسمته السلطة "إصلاحات جذرية في القوات المسلحة"، وذلك لمنع وقوع أي محاولة انقلابية. وتتألف القوات المسلحة من ضباط وصف ضباط وأفراد القوات الرئيسية (الجيش العربي السوري)، والتي تشتمل على: القوى البرية، القوى الجوية والدفاع الجوي، القوى البحرية، والقوى الفرعية وتتكون من قوى الأمن الداخلي ضمن حدود أنظمتها الخاصة، والقوى الإضافية وتتكون من: قوى الاحتياط، قوى الجيش الشعبي، القوى الأخرى التي تقتضي الضرورة إنشائها، وهو ما سمح بفتح الباب لاحقاً إلى إنشاء قوات رديفة تعمل لصالح القوات المسلحة السورية، كال دفاع الوطني أو الدفاع المحلي، وعدد من الميليشيات الأخرى التي استعان بها النظام السوري في عملياته العسكرية ضد الثورة السورية خلال الفترة الماضية. كما يتألف الجيش الشعبي من فروع وأقسام (فرع التنظيم، فرع التدريب، فرع الشؤون الفنية، فرع الشؤون الإدارية، فرع التوجيه المعنوي، فرع الاستطلاع، فرع الإشارة، فرع إعداد بدني، قسم مالي، قسم شيفرة) كما يتألف من تشكيلات مقاتلة عدة (أفواج وكتائب).⁽⁵⁾

وتقسم سورية تنظيمياً إلى خمس مناطق عسكرية: المنطقة الجنوبية: وتضم دمشق وريف دمشق والسويداء ودرعا والقنيطرة. المنطقة الوسطى: وتضم حماه وحمص. المنطقة الساحلية: وتضم اللاذقية وطرطوس. المنطقة الشمالية: وتضم حلب وادلب. المنطقة الشرقية: وتضم دير الزور والرقعة والحسكة.⁽⁶⁾ أما تنظيمياً: فيوجد في أعلى الهرم القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة. لم يعد النظام الفاعل الوحيد في مناطق سيطرته فقد شهدت سنوات الصراع تموضع فاعلين آخرين منهم ما يتبع لإيران، ومنهم ما تتحكم به روسيا، ولكل منهم أدوار تتضارب حيناً وتتقاطع أحياناً أخرى، لكنها تسبب فوضى في خارطة الفاعلين، وتنعكس سلباً على مؤشرات الاستقرار المطلوبة،

⁽⁵⁾ بشير زين العابدين: "الجيش والسياسة في سورية 1918-2000" دراسة نقدية، دار الجابية، الطبعة الأولى 2008، ص 465-479.
⁽⁶⁾ مجموعة باحثين: "تحولات المؤسسة العسكرية السورية: تحدي التغيير وإعادة التشكيل"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، كانون الأول 2018، ص 176-178.

فعلى سبيل المثال في مناطق درعا وريف دمشق ودير الزور تتوزع خارطة الفاعلين على الشكل التالي:⁽⁷⁾

#	ريف دمشق	دير الزور	درعا
الفاعل الأجنبي	الشرطة العسكرية الروسية، حزب الله.	الشرطة العسكرية، حزب الله النجباء العراقي، ميليشيات إيرانية، داعش، الفاطميون، الزينبيون، قوات الدفاع المحلي.	الشرطة العسكرية الروسية، اللواء 313.
الفاعل المحلي	الأمن العسكري، الأمن الجنائي، الأمن السياسي، المخابرات الجوية.	الأمن العسكري، الأمن الجنائي.	الأمن العسكري، الأمن الجنائي، الفيلق الخامس، دفاع وطني.

قانونياً ودستورياً: غاب عن معرفات وزارة الدفاع أي تموضع للمؤسسة العسكرية دستورياً، وأي قوانين ناظمة لعمله، ويغيب عن الدستور السوري الصادر عام 2012 أي مواد دستورية تتعلق بعمل الجيش ومحدداته، باستثناء المادة 11 التي عرفت الجيش بعموميات لا يمكن قياسها قانونياً، وحصرت مهامه في الدفاع عن سلامة أرض الوطن وسيادته الإقليمية، وخدمة مصالح الشعب وحماية أهدافه وأمنه الوطني، وأيضاً في ديباجة الدستور التي أكدت على تعزيز التلاحم بين المجتمع وبين "جيشه العربي السوري الضامن الرئيس والحامي لسيادة الوطن وأمنه واستقراره ووحدة أراضيه". إلا أن صلاحيته ومسؤولياته متضخمة بحكم تضخم صلاحيات رئيس الجمهورية، الذي جعلته المادة 105 قائداً للجيش والقوات المسلحة، ويصدر جميع القرارات والأوامر اللازمة لممارسة هذه السلطة وله حق تفويض بعضها.⁽⁸⁾

وبهذا الأمر يمكن الاستدلال أن المؤسسة العسكرية والأمنية "أداة" تتبع الرئيس ويتحكم بها، أما الوضع الاستثنائي فإنه دستورياً لم يمنح أي تفضيل، وهو أمر ليس الجيش بحاجة لأن مكانته وأدواره تتأتى من صلاحيات الرئيس في القضايا الأمنية والعسكرية، فهو له أدوار تشريعية وتنفيذية وقضائية واسعة في المواد (97-98-99-100-101-102-113-123-141)، وله الصلاحيات في إعلان الحرب والتعبئة والصلح وحالة الطوارئ، وتعيين العسكريين، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الخطر (102-103-106-114). والجدير بالذكر وبالتوازي مع هذه الصلاحيات المتضخمة يؤكد الدستور بمادته 117 على عدم تحمّل الرئيس أي مسؤولية عن الأعمال التي يقوم بها مباشرة في

⁽⁷⁾ للمزيد والاطلاع على خارطة الفاعلين الأمنيين انظر: "مؤشرات الاستقرار الأمني في سورية والعودة الآمنة للاجئين والنازحين: تقييم حالات نماذجية"، ورقة غير منشورة في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، كانون الأول 2020.

⁽⁸⁾ للاطلاع على مواد الدستور انظر الرابط التالي: <https://2u.pw/Ed003>

تنفيذ مهامه، إلا في حال الخيانة العظمى. وبهذه الصلاحيات المطلقة فإن نهج النظام هو الأمضى في مسار العلاقات المدنية العسكرية؛ وعليه فاستحقاقات العودة مثلاً هنا غائبة بشكل ممنهج، والتي عبّر عنها النظام بنظرية التجانس⁽⁹⁾.

وفيما يتعلق بأمور الميزانية فعلى الرغم من ربط ميزانية كافة الوزارات بمهام مجلس الشعب (المادة 75)، إلا أنه عملياً لم تخضع الميزانية الخاصة بوزارة الدفاع والأجهزة الأمنية لأي نقاش في مجلس الشعب، فهي تُقرّ كما ترد، ولا تتضمن أي تفاصيل تقنية. ولا تتمتع السلطات المدنية الأخرى كوزارة المالية والهيئة العامة للرقابة والتفتيش والهيئة المركزية للرقابة المالية بأي صلاحية بالوصول إلى تفاصيل ميزانية الدفاع أو الرقابة عليها، وعلى سبيل المثال فإن مجموعة المراسيم التشريعية اللاحقة لقانون المعاشات منذ 2003 حتى 2018 بلغت 11 مرسوماً جمهورياً لصالح قانون تشريعي واحد تضمن 22 تعديل لاحق لم يلحظها المرسوم⁽¹⁰⁾.

وفيما يرتبط بالقيادة والسيطرة (وضع السياسات، وتخصيص المهام وقواعد الاشتباك): فلا شك أن المؤسسة العسكرية والأمنية السورية لا يتحكم بها قانونياً أو مؤسساتياً أي أمر خارج أطرها ونظمها، ولا تعد لجنة الأمن الوطني المشكلة في مجلس الشعب إلا إجراءً شكلياً دون أية مهمة تتعلق بالتأثير والتفاعل مع هذه المؤسسة، ويتموضع الرئيس في تفاعلات وقرارات هذه المؤسسة تموضّعاً مركزياً ورئيسياً، ويديرها ببيروقراطية كاملة مانحاً سياسة التفتيش لهيئة التفتيش: (فرع القوى، فرع القوى الاحتياطية، فرع شؤون فنية، فرع التخطيط، فرع القوى البحرية) والمحاسبة لأجهزة الاستخبارات العسكرية والجوية من جهة، وسياسة التخطيط والتدريب والعمليات والتعيينات العسكرية لرئاسة هيئة الأركان العسكرية ونوابه في التخصصات كافة (شؤون العمليات والتخطيط والتدريب والشؤون الأمنية وشؤون المدفعية والصواريخ وشؤون الإدارات) من جهة ثانية. وسياسة التدخّل والتسليح لإدارة التسليح ومؤسساتها وهي إدارة مستقلة، ولعل أبرز صلاحيات الرئيس في هذا الصدد أنه من يقرّ نشرة الترفيعات والتنقلات والتسريحات والندب الخاصة بالجيش والأمن

⁽⁹⁾ قال الأسد في مؤتمر وزارة الخارجية والمغتربين بتاريخ 20/أب/2017 "دفعنا ثمناً غالياً في سورية في هذه الحرب ولكن تمكنا من إفضال المشروع الغربي"، وملايين المهجرين والنازحين من وجهة نظر الأسد كانت مجرد عملية حسابية لاكتساب "مجتمع متجانس"، وأضاف الأسد في خطابه بأنه "خسرنا خيرة شبابنا وبنانا التحتية وتكلفتنا كثيراً، ولكننا ربحتنا مجتمعاً أكثر صحة وأكثر تجانساً وهذا التجانس هو أساس الوحدة الوطنية". للاطلاع على التصريح راجع موقع وزارة الدفاع التي نشرته على الرابط التالي: <https://2u.pw/19G8d>.

⁽¹⁰⁾ تحولات المؤسسة العسكرية السورية: تحدي التغيير وإعادة التشكيل، مرجع سابق، ص 159.

كافة كل ستة أشهر. كما أنه هو من يحدد قواعد الاشتباك من حرب وتعبئة وصلح وفقاً للدستور كما هو موضح سابقاً.⁽¹¹⁾

يُحكّم الجيش قانونياً منظومة تتعلق بقوانين الخدمة، وقانون معاشات العسكريين، وقانون العلم، وقانون التعبئة، وقانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية. ولا يُسهم مجلس الشعب في إنتاجها إلا بما ندر. وتصدرُ جل هذه القوانين وتُعدل عن طريق رئاسة الجمهورية بصيغة مرسوم تشريعي، بينما لم تُنشر اللوائح والقوانين المتعلقة بعمل الأجهزة الأمنية وذيلت بعبارة "لا تنشر في الصحف والإعلام". والجدير بالذكر هنا أن القضاء العسكري هو الجهة التي تحدد مرجع القضية (مدنية أم عسكرية)، أي إن التهم المسطرة تجاه أغلب الثوار والناشطين السياسيين في تقارير الأمن يمكن أن يعدها القضاء العسكري من تخصصه، فقد نصت المادة 51 من قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية على أن: (السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقدر ما إذا كانت القضية من صلاحياتها أم لا، وكل خلاف يثار لدى مرجع قضائي آخر في شأن الصلاحية يحال إليها لتفصل فيه قبل النظر في أساس الدعوى، فإذا قررت هذه السلطة أن القضية ليست من صلاحياتها أعادتها، وإلا نظرت فيها بشرط أن تبلغ قرارها إلى المحكمة التي رفعت إليها القضية قبلاً)، وبالتالي فإن القضاء العسكري هو من يقول إن القضية من اختصاصه أو من اختصاص القضاء العادي، والقضاء العادي لا يملك النظر في الدعوى إذا ما قرر القضاء العسكري أنه المختص بها.⁽¹²⁾

خلال ذلك، نجد أن مفهوم العلاقات المدنية الأمنية والعسكرية وتطبيقاته في سورية غائب بشكل شبه كلي، فمع وضوح بعض القوانين المتعلقة بالخدمة العسكرية والقضاء العسكري، إلا أن النقاش الوطني لاستراتيجية الدفاع وأولوياته ومحدداته ومعايره تغيب بشكل كامل عن التفاعل المجتمعي والحكومي. وقد ساهمت تاريخياً سياسة توظيف الجيش واستثماره ضمن الحياة السياسية المحلية في محورية دور الجيش وتعظيم أدواره، وفتح حدود دوره بشكل مستمر، إذ بات من يسيطر على الجيش بإمكانه أن يسيطر على السلطة ويعيد إنتاج منظومة الدولة القانونية والمؤسسية، وهو ما انعكس سلباً على العلاقات المدنية العسكرية، إذ تم الاهتمام بفكرة السيطرة والاستحواذ ومحاربة المحاور المناوئة للسلطة داخل الجيش على حساب بناء قطاع أمني متكامل محترف، فالثابت هنا أن هذا الجيش عصي على النقد والمساءلة والمحاسبة والنقاش، وله الأولوية القصوى في استجلاب الميزانية المالية دون أي إجراءات برلمانية حقيقية.

⁽¹¹⁾ مقابلة بحثية أجراها الباحث مع العقيد المنشق أحمد حمادة حول القيادة والسيطرة (وضع السياسات، وتخصيص المهام وقواعد الاشتباك)، بتاريخ نيسان/2020. اسطنبول.

⁽¹²⁾ المرجع نفسه ص 161-170.

إن من أهم معوقات العلاقات المدنية العسكرية في سورية، ما هو مرتبط بالنظم البرلمانية والنظم الانتخابية ونظم السلطة التنفيذية، وتسهم تلك النظم في استحواد حزب البعث على الأغلبية المطلقة في مجلس الشعب، والمناصب التنفيذية (محافظين، وزراء، نواب، مدراء عاميين)، وهو ما من شأنه إنتاج سلسلة من القرارات والقوانين التي تعزز من شرعنة عدم التدخل بعمل المؤسسة العسكرية، وتسهم في محاسبة من يتدخل في أطرها وآليات عملها وفق قانون القضاء العسكري، وديناميات العمل الأمني والاستخباراتي، وهذا أيضاً سنراه ينعكس جلياً في السياسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية (التي تسير على الخط ذاته) والتي بدورها عززت مفهوم "قدسية" الجيش والأمن، الأمر الذي جعل المجتمع المحلي يستنبط قوانين تعاطيه مع الدولة ومؤسساتها من هذه الفلسفة التي تغيب كلياً مفهوم العلاقات المدنية العسكرية.

وعليه يمكن القول إن كافة أسئلة الحوكمة التي أثرت أعلاه بشكل رئيسي حول إخضاع قطاع الدفاع للقيادة السياسية الوطنية للبلاد قد تبدو في بعض الأحيان موجودة إذ لحظنا التنسيق مع الأجهزة الأمنية والإدارية، في إطار ما يعرف باللجان الأمنية في المحافظات سابقاً، أو لحظنا أدوار السلطة التشريعية والتنفيذية التي يشكل الرئيس ثقلها الأساسي، لكن إذا ما أدركنا أن الرئيس ووزير الدفاع هم أشخاص عسكريون حكماً؛ فإن الحديث عن الإخضاع لسلطة وطنية هو حديث شكلي يفقد الواقعية. وبالسياق ذاته نجد أن أدوار الجيش خارج أطر الأمن والدفاع وتدخلاته في الحياة السياسية المحلية بناء على توجيهات قيادة الجيش، فهي تكاد تكون معدومة باستثناءات ضيقة في المجال التجاري، كمؤسسة الإسكان العسكري التي تعمل في مجال القطاعات الإنشائية، وهذا لا يعني أنه لم تنشأ شبكات انتفاع واتجار شخصية أو جماعية.

وحول علاقة الجيش مع المجموعات العسكرية المحلية أو الأجنبية التي ترعاها الدولة فإنه نظرياً ينبغي أن يكون تأسيس هذه المجموعة ضمن مفهوم القوات المسلحة، والتي تشمل ما يعرف بالقوات الرديفة والحليفة، وبالتالي وبيروقراطياً فإن قرار التشكيل يأتي من المؤسسة العسكرية، وبذلك فإن النظام الذي يحدد العلاقة في هذا الأمر هو النظام العسكري وقواعده، ولكن ميدانياً، فإن مساحات الحركة التي تتمتع بها هذه المجموعات وظروف تشكيلها ربما أعطتها، في بعض الأحيان، قدرة أكثر بحكم هوامش الحركة المتاحة داخل المجتمع وتفاعلاته الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وقد تستخدم الحكومات الأجنبية نفوذها في الجيش والقوات المسلحة عبر مستويين،

الأول: المستوى الرسمي، عبر إبرام العقود والصفقات الثنائية. والثاني: على مستوى مجموعاتها داخل الدولة السورية.⁽¹³⁾

بشكل عام يعد الحديث عن قضايا الأمن والدفاع وضرورات التغيير والتعديل من الأحاديث المحرمة في سورية، وتستوجب المساءلة والمحاسبة، ويتكرس في الوجدان المجتمعي أن الجيش هو عبارة عن مظلة الأمان لنظام الحكم ومؤسسة "شركات" تدار بالآليات الطائفية تحت أغطية ومداخل متعددة، والمنتمين لهذه المؤسسة سواء كمتطوعين أم مجندين ليسوا سواء، وبذلك تتمايز موارده البشرية بدرجات كوّنت فئتين: فئة متسلطة ومنفعة، وفئة مسحوقة خاضعة للابتزاز المستمر، وبشكل عام هي مؤسسة استحكمت النظام قانونياً ودستورياً وتنفيذياً بكافة مراكز صنع القرار ومراكز القوة فيها.

من جهة أخرى فإنه ينظر لهذا الجيش على أنه عقائدي، ويتبنى عقيدة حزب البعث العربي الاشتراكي وفق نُظْمَ الجيش بفرقه ووحداته العسكرية كافة، التابعة للفيالق أو فرقته المستقلة، بفروع حزبية تتبع لحزب البعث العربي (تشبه تنظيمياً فروع المحافظات) ناهيك عن اعتبار فروع المخابرات شُعْباً حزبية. وبالعموم يوجد في الجيش 27 فرعاً لحزب البعث و212 شعبة حزبية و1656 حلقة حزبية، وللتوضيح انظر الجدول أدناه الذي يظهر التسلسل الحزبي _ والتي ما تزال سارية حتى تاريخ كتابة هذه الورقة) في القوات المسلحة مع ضرورة التنويه إلى أنه تم السماح للعسكريين المتطوعين والمجندين بالانتخاب في الدورة التشريعية لعام 2020 وتم السماح لهم بالترشح بعد التقاعد:⁽¹⁴⁾

ملاحظات	المسمى الحزبي	التسلسل العسكري
	الأمين العام	القائد العام للجيش والقوات المسلحة
عضو لجنة مركزية	عضو قيادة	وزير الدفاع
قائد الفيالق: الأمين العام لفرع الحزب	فرع حزب	الفيالق
يتألف الفرع من ثلاث شعب وأكثر	فرع حزب	الفرقة
ويتولى رئيس أركان الفرقة أمانة الشعبة	شعبة حزبية	الفرق المستقلة
تتألف الشعبة من ثلاث فرق حزبية وأكثر	شعبة حزبية	اللواء
	شعبة حزبية	إدارات + قيادة منطقة عسكرية
تتألف الفرقة من ثلاث حلقات حزبية وأكثر	فرقة حزبية	كتائب
	حلقة حزبية	سرايا

⁽¹³⁾ مقابلة عبر الواتس آب أجراها الباحث مع ضابط متقاعد م. أ حول العقود وآلية تشكيل الميليشيات بتاريخ 2020/9/14.

⁽¹⁴⁾ مقابلة هاتفية أجراها الباحث مع الباحث المساعد في مركز عمران محسن المصطفى بتاريخ 2020/7/18. اسطنبول.

كما أن هناك العديد من الإجراءات التي يُضمن فيها دورٌ لحزب البعث ضمن تفاعلات المؤسسة العسكرية والأمنية السورية، نذكر منها:

1. أفضلية المنتسب البعثي في قبول المتقدمين للكليات العسكرية، إذ يشكل الضباط وصف الضباط البعثيون ما نسبته 98% من النسبة العامة للضباط وصف الضباط؛
2. اعتبار فرع الإعداد العقائدي هو الجهة التنظيمية للحزب في القوات المسلحة؛
3. تسمية رئيس فرع الحزب في المحافظة رئيساً للجنة الأمنية في المحافظات، وأضحى بعد اندلاع الثورة السورية نائباً لرئيس اللجنة، فيما أضحى وزير الدفاع هو من يسي رئيساً للجنة من القادة العسكريين.⁽¹⁵⁾

وعليه فإنه من نافل القول إن الجيش فقد عملياً كافة متطلبات الحياد السياسي، وبات منخرطاً في الصراع المحلي، وطرفاً رئيسياً لصالح السلطة في مواجهة مجاميع المعارضين، ويتبنى الخطاب السياسي الرسمي للنظام، ويعمل على تنفيذ توجيهاته وسياساته العسكرية في الصراع المحلي. وبالتالي هو طرفٌ يتبنى مقاربات السلطة بكل تعريفاتها للاستحقاقات المنتظرة.

⁽¹⁵⁾ مقابلة مع ثلاثة ضباط منشقين للحديث حول آلية الانتساب إلى الجيش، بتاريخ 2020/8/16. هاتاي، تركيا.

ثالثاً: الجيش والأمن في مناطق المعارضة: مؤسسة شكلانية واضطراب المرجعيات

تبلغ مساحة المناطق التي يسيطر عليها "الجيش الوطني" في سورية 8835 كيلومتراً مربعاً، وتضمّ أكثر من 1000 بلدة ومدينة، يقطنها نحو 1.2 مليون شخص، وأهمها: مدن عفرين، تل أبيض، رأس العين، الباب، أعزاز، دابق، جرابلس، جنديرس، راجو وشيخ الحديد. وقد تمت السيطرة عليها خلال السنوات الماضية تباعاً، بعد طرد تنظيم "داعش" و"قوات سورية الديمقراطية" (قسد) منها. وهناك بلدات مثل أعزاز كانت بالفعل تحت سيطرة المعارضة السورية قبل التدخل التركي. وقد أنشأت محكمة عسكرية في مدينة الباب، لتنظيم عمل الشرطة العسكرية.

بخصوص هيكلية الجيش الوطني السوري فإنه يتشكل رسمياً من 7 فيالق بعد الإعلان عن اندماج فصائل الجبهة الوطنية للتحرير (تجمع الفصائل غير الجهادية في إدلب وما حولها) في الجيش الوطني. ولكن الجبهة الوطنية للتحرير ما تزال تعمل على الأرض كأنها مستقلة عن الجيش الوطني، فلا يوجد معلومات دقيقة عن تنظيم فصائل الجبهة الوطنية للتحرير ضمن الفيالق الجديدة المزعومة. أما الفيالق الأصلية فهي ثلاثة، وتنتشر في مناطق "درع الفرات" وعفرين وما حولها، ومناطق "نبع السلام" بنسبة 80%، وفي مناطق إدلب بنسبة 20%⁽¹⁶⁾.

الفيلق الأول: (قوامه أربع فرق وفهم 15 لواءً):

- 1) الفرقة 11: (اللواء 111: لواء الشمال، اللواء 112: جيش الأحفاد، اللواء 113: جيش الأحفاد).
- 2) الفرقة 12: (اللواء 121: لواء سمرقند، اللواء 122: لواء المنتصر بالله، اللواء 123: تجمع أحرار الشرقية).
- 3) الفرقة 13: (اللواء 131: لواء السلطان محمد الفاتح، اللواء 132: قاعدة غزل، اللواء 133: لواء الوقاص).

⁽¹⁶⁾ تم مقاطعة المعلومات من عدة مصادر، منها سلسلة مقابلة مع نوار شعبان خبير في الشؤون العسكرية في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. كما بالإمكان الاطلاع على:

1. مدونة أيمن جواد التميمي: "هيكلية الجيش الوطني"، 2019/11/22، الرابط: <https://2u.pw/lqM5U>

2. صلاح الدهني: "تعرف على تشكيلات الجيش الوطني السوري المعارض (ملف)" عربي 21، تاريخ: 2020/8/10. الرابط:

<https://2u.pw/x5d2j>

4) الفرقة 14: (اللواء 141: فيلق الشام (قاطع ريف حلب الشمالي)، اللواء 142: لواء السلطان سليمان شاه، اللواء 143: الفرقة التاسعة، اللواء 144: الفرقة 20، اللواء 145: جيش النخبة، اللواء 146: جيش الشرقية).

الفيلق الثاني: (قوامه ستة فرق وفيهم 22 لواءً)

- 1) الفرقة 21: ثلاثة ألوية 211، 212، 213، وهم جميعاً: فرقة السلطان مراد.
- 2) الفرقة 22: ثلاثة ألوية 221، 222، 223، وهم جميعاً: فرقة الحمزة.
- 3) الفرقة 23: ثلاثة ألوية 231، 232، وهما فرقة المعتصم + اللواء 333: لواء رجال الحرب.
- 4) الفرقة 24: ثلاثة ألوية: 241، 242، 243، وهم جميعاً من فرقة السلطان مراد.
- 5) الفرقة 25: سبعة ألوية: 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، وهم جميعاً: جيش الإسلام
- 6) الفرقة 26: ثلاثة ألوية: 261، 262، 263، وهم جميعاً فيلق الرحمن.

الفيلق الثالث: (قوامه أربع فرق وفيهم 15 لواءً)

- 1) الفرقة 31: اللواء 311: لواء عاصفة الشمال، اللواء 312: أحرار منغ وهو فصيل تابع للواء عاصفة الشمال، اللواء 313: قوة الطوارئ (هذه الفصائل تابعة للجبهة الشامية).
- 2) الفرقة 32: ويشمل الألوية التالية: 320، 321، 322، 323، 324 وقد كانت هذه الفصائل عبارة عن كتائب أحرار الشام وحقور الشام قاطع ريف حلب الشمالي والتي اندمجت في الجبهة الشامية، فليس لها ارتباط تنظيمي بأحرار الشام أو حقور الشام في إدلب وما حولها.
- 3) الفرقة 33: اللواء 331: فصائل مارع. لواء فرسان الشمال، اللواء 332: القوة 55 تل رفعت، اللواء 333: مجموعة من الفصائل وتضم لواء جند الإسلام وسيوف الشام وساجدون ولواء الفتح. (ترتبط هذه الفصائل بالجبهة الشامية).
- 4) الفرقة 34: اللواء 341: الفرقة 51، اللواء 342: فوج المصطفى والفوج الأول، اللواء 343: لواء السلطان عثمان وثوار الجزيرة، اللواء 344: لواء السلام والفرقة 23 وتجمع فاستقم كما أمرت.

وأسس وزير الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة سليم إدريس، ما يسمى "المحكمة العسكرية"، التي تبحث في الانتهاكات التي ينفذها عناصر الجيش الوطني، ويحتوي الجيش كذلك على إدارة للتوجيه

المعنوي، التي تقوم على توعية جنوده بالمحاضرات والدروس التوعوية والتواصل مع المجتمع لتأمين الحاضنة الشعبية⁽¹⁷⁾.

ورغم وضوح المؤسسة، إلا أنه لا يمكن عدّ الجيش الوطني جيشاً متماسكاً ومحترفاً، فهو يفتقد العناصر الأساسية للمؤسسة العسكرية، والمتعلقة بداية بقيادة مركزية موحدة، تفرض قرارات عسكرية نافذة، ضمن هيكلية واضحة، وتراتبية عسكرية محددة كأبي جيش، وهذا ما يُفتقد في هيئة الأركان أو وزارة الدفاع التي تعدُّ هيئات وأجساماً منقوصة الصلاحيات؛ والنقطة الأهم هنا أن حالة المؤسسة لم تنهي الحالة الفصائلية، التي يعدُّ إنهاؤها في حال حدوثه نقلة مهمة باتجاه تشكيل العقيدة الوطنية لهذا الجيش، وإلا سيبقى مصنفاً ضمن خانة "ائتلاف فصائل".

والفكرة الأبرز هنا، في سياق العلاقات المدنية العسكرية، أنه وبالرغم من التبعية الشكلانية للحكومة المؤقتة (وهي حكومة مدنية): إلا أن القوة الفعلية ما تزال بيد قادة الفصائل، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الهيكلية لا تعكس حالة فعالية عسكرية، إذ ما تزال مؤشرات عدم الاستقرار الأمني المتأنيّة من عدم ضبط المعابر الداخلية التي تتولى هذه الفصائل مهمة إدارتها موجودة، بالإضافة لتحيمش أي دور مركزي لوزارة الدفاع وتداخل عمل الفصائل مع باقي القطاعات الأمنية وتغوله عليه.

أما فيما يتعلق بجهاز الشرطة والأمن العام، فبعد انتهاء العمليات العسكرية (درع الفرات - غصن الزيتون - نبع السلام) أصبحت المناطق الواقعة ضمن هذه الجغرافية تصنف ضمن المناطق الآمنة نسبياً، بسبب توقف القصف عليها من قبل النظام وداعميه، وأصبح تشكيل وحدات شرطية لضبط وحفظ الأمن ومعالجة قضايا المواطنين القاطنين أمراً لازماً، وتم تشكيل وحدات شرطية في العديد من المدن والبلدات المحررة (قيادة شرطة أعزاز - قيادة شرطة مارع - قيادة شرطة صوران - قيادة شرطة أختين - قيادة شرطة الراعي - قيادة شرطة جرابلس - قيادة شرطة الغندورة - قيادة شرطة الباب - قيادة شرطة قباسين - قيادة شرطة بزاعة - قيادة شرطة عفرين - قيادة شرطة المعبطلي - قيادة شرطة الشيخ حديد - قيادة شرطة جنديرس - قيادة شرطة شران - قيادة شرطة راجو - قيادة شرطة بلبل - قيادة شرطة تل أبيض - قيادة شرطة رأس العين).⁽¹⁸⁾

⁽¹⁷⁾ تيم الحاج، ضياء العودة، مراد عبد الجليل: "الجيش الوطني... جسم عسكري طارئ أم استراتيجي"، عنب بلدي، 2019/10/11.

الرابط: <https://Zu.pw/FhMJR>

⁽¹⁸⁾ مجموعة ضباط شرطة منشقين: "لمحة عن نشأة الشرطة في مناطق المعارضة"، ورقة غير منشورة في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تاريخ آب 2020.

ولا يوجد قيادة مركزية تقوم بالإشراف والتنسيق والتدريب بين الوحدات المذكورة أعلاه، بل تتبع مباشرة للولاية التركية المتاخمة لحدودها والمشرفة على المنطقة التي تقع فيها قيادة الشرطة، مما انعكس سلباً على تنسيق العمل والتواصل بين هذه الوحدات، إضافة إلى تباين التعليمات الصادرة عن الولايات التركية فيما يخص تنظيم وسير عمل قيادات الشرطة، مما ساهم بشكل غير مباشر بارتفاع معدل الجريمة في تلك المناطق نتيجة ضعف التنسيق وتبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية بين قيادات الشرطة كون كل قيادة تعدُّ مستقلة بذاتها عن القيادات الأخرى.⁽¹⁹⁾

كان الإعلان عن دورات التطوع لصالح الشرطة يصدر من المجالس المحلية في تلك المناطق، باستثناء الشرطة في منطقة نبع السلام (تل أبيض ورأس العين)، فقد شاركت وزارة الداخلية في الحكومة السورية المؤقتة في الإعلان عن دورات الشرطة للعمل في المنطقتين المذكورتين، وبعد إجراء فحوص المقابلات والفحوص الطبية والمسح الأمني يتبع المقبولين دورة شرطية لمدة 21/ يوماً في كلية الشرطة في مدينة مرسين التركية، وبعد الانتهاء من الدورة يلتحق المتخرجون من الدورة بقيادة الشرطة التي أجروا الدورة لصالحها، ولم يكن هناك اهتمام وتركيز على المؤهل العلمي للمتقدمين للعمل الشرطي في ظل تنامي إبعاد المنشقين وإقصائهم.⁽²⁰⁾

وقد أُطلق اسم مديرية الأمن على الوحدات الشرطية بدلاً من قيادات الشرطة، وأحدث ضمن كل مديرية أمن مجموعة من الأقسام كل قسم يعنى بمجال باختصاص معين، ويتم تدريب العناصر المنضوين تحت هذا القسم تدريباً خاصاً من قبل مختصين من الجانب التركي، وتتألف كل مديرية من الأقسام التالية: (قسم الحراسات، قسم الأمن الجنائي، قسم مكافحة الإرهاب، قسم الاستخبارات، قسم أمن المعبر، قسم اللوجستيات، قسم الإشارة، قسم الألغام. قسم البصمات).⁽²¹⁾

وتقوم مديريات الأمن بتطبيق القوانين السورية في معرض تنفيذ الخدمة مع مراعاة "مبادئ الثورة"، وبدأت الشرطة تأخذ الدور المنوط بها في حفظ الأمن والنظام العام وبناء علاقة جيدة مع المواطنين، وكانت العلاقة القائمة مع الأهالي علاقة جيدة قياساً بالمعاناة التي كانت قائمة بين الأهالي والفصائل العسكرية قبل تشكيل الشرطة.

⁽¹⁹⁾ مجموعة تركيز عقدها الباحث مع مجموعة من المهتمين بالشأن الأمني في مناطق المعارضة بتاريخ 2020/10/22، أعزاز.

⁽²⁰⁾ مجموعة ضباط شرطة منشقين: "لمحة عن نشأة الشرطة في مناطق المعارضة"، مرجع سابق.

⁽²¹⁾ المرجع نفسه.

أما بالنسبة للعلاقات بين الشرطة وفصائل الجيش الوطني فكانت علاقة متذبذبة، تحكمها العلاقات الشخصية بين القادة أكثر من العلاقات التي تبنى على شكل مؤسساتي، بحكم تغلغل الفصائل العسكرية بالحياة المدنية، وفي كثير من الأحيان عرقلة عناصر الشرطة من القيام بعملهم بشكل مهني، ويعود السبب الرئيس لذلك لعدم وجود الثقافة المؤسسية في فكر الفصائل العسكرية، وعدم الرغبة في منح الشرطة الدور الكامل المنوط بهم والذي سيؤدي بالنهاية إلى تجريد الفصائل العسكرية من صلاحيات التدخل في الحياة العامة للمواطنين.

كما تتميز مديريات الأمن بعلاقات جيدة مع المجالس المحلية، وغالباً ما تقوم هذه المجالس بدعم الشرطة، بحكم الصبغة المدنية لجهاز الشرطة، والمرونة في التعامل، وتمتعها بالحيادية بعيدة عن الاستقطاب لأي طرف أو جهة. وكما تم الذكر بأنه يوجد في كل مديرية أمن منسق من الجانب التركي يقيم في المنطقة ويقوم بالإشراف بشكل كامل على عمل الشرطة، والذي يعدُّ بمثابة المرجعية وهو ما يضيء إشكالية مهمة على عمل الشرطة والتي تتمثل بالازدواجية في المرجعية.

وإلى جانب ذلك نوجز أيضاً بعض الإشكاليات:

1. عدم وجود هيكلية مركزية تضبط عمل الشرطة وفق معايير موحدة، وغياب التنسيق بين قيادات الشرطة القائمة، مقابل انعدام أنظمة وتعليمات ونظام داخلي يضبط عمل الشرطة.
2. عدم اختيار العناصر والضباط العاملين في الشرطة وفق أسس ومعايير الكفاءة والنزاهة والخبرة والمهنية المسلكية، وتضخم تعداد العناصر العاملة في مجال الشرطة (الاعتماد على الكم وليس على النوع).
3. عدم وجود مركز تدريبي يتابع تأهيل رجال الشرطة ورفع قدراتهم المهنية والمسلكية.
4. ضعف التنسيق والتعاون بين قادة الشرطة في المناطق المحررة والجيش الوطني، خاصة فيما يتعلق بنشر الحواجز وتبادل المعلومات.
5. نقص الأجهزة والمعدات الحديثة والمخابر الجنائية التي تسهل كشف الجرائم وخصوصاً جرائم القتل والتزوير.
6. تفشي الجريمة في مناطق المعارضة واستمرار العمليات الإرهابية والتفجيرات في هذه المناطق.
7. انتشار الأسلحة بين المدنيين وعدم وجود آلية لضبطها، نتيجة لرواج تجارة الأسلحة في المناطق المحررة بدون ضوابط.

رابعاً: الأمن والعسكر في مناطق الإدارة الذاتية: انتفاء الحيادية وتعظيم الشمولية

اعتبر "ميثاق العقد الاجتماعي الخاص بشمال سورية" الصادر عن "الإدارة الذاتية" أن الدولة السورية هي دولة حرة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، ونظامها برلماني اتحادي ديمقراطي تعددي توافقي. وتقوم "مقاطعات الإدارة الذاتية" منسقية عامة تضم رؤساء المجالس التنفيذية، وقد تم تشكيلها في 2014/03/27، ولكل مقاطعة مجموعة بنى عسكرية وأمنية وبنية إدارية، واعتمدت الإدارة الذاتية قبل الإعلان عن تشكيلها للمؤسسات والقوات العسكرية على "مبدأ الحماية الشعبية" بهدف "اكتساب الشرعية الشعبية"، لتقوم عقب إقرار العقد الاجتماعي بتبني هذه المؤسسات سياسياً.⁽²²⁾

مرت "وحدات حماية الشعب" منذ تموز 2012 بانعطافات عدة على المستوى البنيوي، لا سيما بعدما تم استلام المنطقة إثر انسحاب النظام منها، أهمها ما حدث بعد معركة عين العرب/كوباني كانون الأول 2014، وبدء العلاقة المباشرة بين الوحدات والتحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة، والتي دفعت باتجاه تشكيل "قوات سوريا الديمقراطية" في تشرين الأول 2015⁽²³⁾. وبالترزامن مع زيادة الدعم المقدم من قبل التحالف الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية لـ "قسد"، اتجهت الإدارة الذاتية نحو الإعلان عن تشكيل أفواجٍ عسكرية منذ بداية العام 2017، تماهياً مع توجه أمريكي لجعل القوى العسكرية في شمال سورية أقرب لصيغة جيش نظامي، والتجهيز لبقاء نوعي في المنطقة.⁽²⁴⁾ وبتاريخ 2017/02/08 توجهت وحدات حماية الشعب لإعلان نيتهما تشكيل أفواج

⁽²²⁾ بدر ملا رشيد: "الإدارة الذاتية في الشمال السوري: إشكاليات الشرعية والهوية"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2018/6/8،

الرابط: <https://2u.pw/tdi90>

⁽²³⁾ كان لقائد القوات الخاصة في الجيش الأمريكي في تموز 2016، الجنرال "رايموند توماس" تصريح آنذاك خلال حديثه في معهد "اسبن" في ولاية كولورادو، حول تشكيل "قسد"، أنهم "طلبوا من وحدات حماية الشعب تغيير اسمها، وهو ما حصل". وأوضح الجنرال بأن هذا الطلب كان نتيجة الضغط التركي على حليفهم (الولايات المتحدة). للمزيد انظر: بدر ملا رشيد: "تشكيل المجالس العسكرية في الإدارة

الذاتية.. السياق – الغايات – المآلات" مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2019/9/20، الرابط: <https://2u.pw/i8FeI>

⁽²⁴⁾ هذا التوجه تبلور في دراسة مالية أصدرتها وزارة الدفاع الأمريكية، فقد أشارت الدراسة في الجزء المتعلق بسورية إلى أن أعداد أفراد مجموع القوات المحلية في سورية يبلغ نحو 25 ألف مقاتل، مع توقع التحاق 5 آلاف مقاتل إضافيين في بداية 2018 يتبعون بشكل مباشر لواشنطن، وتمدهم بالرواتب والتسليح والمؤونة، وخصصت الميزانية مبلغاً يقارب 300 مليون عام 2017، ونحو 400 مليون دولار في العام 2018.

عسكرية. وتركزت تصريحات المسؤولين في "الإدارة الذاتية وحركة المجتمع الديمقراطي ووحدات حماية الشعب" حول الخطة المعلنة بتشكيل نظام التراتبية العسكرية النظامية.⁽²⁵⁾

في حزيران 2019، بدأت "قسد" بتنفيذ الجزء الخاص بإعادة هيكليتها من الاستراتيجية المعلنة بداية 2019، من خلال الإعلان عن تشكيل مجالس عسكرية مناطقية، وكانت "قسد" قد شكلت عام 2016 مجلس "مدينة الباب، وجرابلس العسكري"، وهي مجالس ما تزال غير نشطة، إلى جانب "مجلس منبج، ودير الزور العسكري"، وهي مجالس مفعلة وشاركت بمعظم معارك قسد ضد تنظيم الدولة، ليصل تعدادها لـ 15.

كما يمكن تقسيم المؤسسات الأمنية في مناطق الإدارة الذاتية إلى عدة أقسام، ويختص كل قسم بمهام معينة من حفظ الأمن العام إلى مكافحة الإرهاب: من أهمها: قوى الأمن الداخلي (أسايش روج آفا)، شرطة المرور "ترافيك روج آفا"، قوات مكافحة الإرهاب قوات التدخل السريع HAT، أسايش المرأة، وحدات الحماية الجوهرية HPC، وتتبع تلك المؤسسات لمجلس سوريا الديمقراطية وللمجلس التشريعي الخاص بالإدارة الذاتية. وتبلور عمل وهيكلية قوات الأسايش بشكل أوضح عقب مرور ما يزيد عن 5 سنوات من تشكيلها، وهو ما يظهر من خلال هيكلتها المؤسساتية التي تتكون من: أمن الحواجز - شرطة - جهاز الأمن العام - قوات مكافحة الإرهاب - شعبة مكافحة الجريمة المنظمة، يتبع لقوات الأسايش بعض المكاتب الإدارية وهي: مكتب الأمن الداخلي والسلم الأهلي - مكتب التأهيل والتدريب والإعلام - مكتب التحقيق والرصد الجنائي - مكتب الخدمات الاجتماعية - مكتب الخدمات الاجتماعية - مكتب الرقابة والتفتيش - المكتب القانوني - المكتب الإداري - المكتب المالي⁽²⁶⁾. من شروط الانضمام لهذه القوات حسب النظام الداخلي أنه يحق "لكل مواطن ساكن في "غربي كردستان" أن ينتسب إلى قوى الأسايش بصرف النظر عن الجنس والعرق والدين"، ومن ضمن أهم الشروط هو "أن يكون سورياً ومقيماً في غربي كردستان مدة لا تقل عن 5/ سنوات، وأن يكون متمماً الثامنة عشر من العمر (إلا أنه شرط شكلي إذ يتضح وجود قصر ما دون 18 بين صفوف المقاتلين)⁽²⁷⁾، وأن يكون غير محكوم بجرم شائن أو مغل بالشرف وأخلاق

⁽²⁵⁾ صرح "مدير مكتب العلاقات العامة لوحدة حماية الشعب YPG الدكتور صلاح جميل بضرورة "إنشاء قوة عسكرية أكثر نظامية واحترافية مع خوض وحدات الحماية للعديد من المعارك خلال 6 أعوام"، الأمر الذي منحها الخبرة الكافية للسير على خطى الجيوش النظامية. ومن المفترض أن تشرف عناصر متقدمة من الوحدات نفسها على تدريب عناصر الأفواج.

⁽²⁶⁾ بدر ملا رشيد: "البنى العسكرية والأمنية في مناطق الإدارة الذاتية"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2017/10/31، الرابط:

<https://2u.pw/OBELE>

⁽²⁷⁾ المرصد السوري يدعو "الإدارة الذاتية وقسد" بالالتزام باتفاقية جنيف بما يخص "عدم تجنيد الأطفال"، المرصد السوري لحقوق

الإنسان، 2020/6/3، الرابط: <https://2u.pw/KNOQT>

المجتمع، وأن يكون المتقدم بين أعمار من الـ 18 إلى الـ 40 عاماً" بالإضافة الى شروط تتعلق باللياقة وشروط العمل .

كما تضم مناطق سيطرة الإدارة الذاتية سبع أكاديميات خاصة بالدفاع الذاتي، موزعة كما يلي: أكاديمية كندال في جبل قره بركل جنوبي عين العرب (كوباني)، أكاديمية عمر نبّو في منبج، أكاديمية مجد عثمان في تل كوجر في الحسكة، أكاديمية نضال يوسف في كبكا، أكاديمية أحمد العلي في الرقة، أكاديمية بشار جريبة في الرقة، وأكاديمية مشعل الإدريس في دير الزور⁽²⁸⁾.

وعلى الرغم من وضوح الهيكلية وتبعيةها لقيادة مدنية، إلا أن الغموض القانوني ما يزال عصبياً عن الوضوح، فلا قانون ناظم ولا هيكلية واضحة، وما تزال عمليات إعادة الهيكلة متأثرة بالمشهد التفاوضي الذي تديره الإدارة الذاتية بالتشابك مع تموضعها الأمني وتحولاته. ناهيك عن أن التبعية للقيادة المدنية هي تبعية شكلية، فعصب القوات المسلحة هي وحدات الحماية الشعبية، التي تتبع تنظيمياً لحزب الاتحاد الديمقراطي، الذي يسيطر على مراكز القوة في الإدارة الذاتية.

كما يعترى هذه الهيكلية مؤشرات عديدة تربط المرجعية العسكرية والأمنية بشكل عضوي بشخصيات "كردية غير سورية" ومرتبطة بحزب العمال الكردستاني، إذ تشكل هنا "مسد" فكرة القيادة المدنية الشكلية، لكن عصب مراكز القوة والتأثير في البنية العسكرية والأمنية والقضائية، مردها لقوات YPG الذراع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD.

والمأزق الأكبر في سياق العلاقات المدنية العسكرية في هذه المناطق يكمن في قانون التجنيد الإجباري، خاصة أن المنطقة تشهد ازدواجية في القوى المسيطرة (نظام، إدارة ذاتية)، وهذا يجعل المواطنين في هذه المنطقة يعيشون حالة تضارب متأتية من تضارب القوانين والإجراءات، وفي هذا السياق فإنه على العديد من المواطنين الذين يشملهم قانون التجنيد الإجباري تحصيل دفترى خدمة: واحد للنظام، والآخر للإدارة.

في 22 حزيران 2019 صادق المجلس العام في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا على قانون الدفاع الذاتي "الخدمة الإلزامية العسكرية" في مناطق الإدارة الذاتية، التي تشمل مساحات واسعة من محافظات الحسكة والرقة ودير الزور وحلب. يُسمى هذا القانون محلياً "التجنيد الإجباري"، ويتم تنفيذه من خلال لجان الدفاع الفرعية في الإدارات المدنية "المجالس" التابعة للجان الدفاع

⁽²⁸⁾ أمانة رياض: "الإدارة الذاتية" تفتتح "أكاديمية الضباط العسكريين" في الحسكة"، سمارت نيوز، 2020/8/22، الرابط:

<https://2u.pw/Qu8VS>

الإقليمية، والتي تتبع بدورها لمكتب الدفاع في الإدارة الذاتية. يشمل قانون الدفاع الذاتي الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشر والثلاثين، أي المواليد بين عامي (1990-2001) كما يحق للإناث أن يلتحقن طوعاً. وينص القانون على أن تكون مدة الخدمة العسكرية سنة ميلادية كاملة (اثنا عشر شهراً) يُضاف لها شهرٌ احتياطيٌّ، لا يُستثنى من هذا القرار موظفو الإدارات والمجالس وغيرهم من العاملين في المنظمات الإنسانية غير الحكومية.⁽²⁹⁾

تتم التعبئة العسكرية تقريباً كل ثلاثة أشهر، بواسطة جهاز الشرطة العسكرية، ويتم خلالها نصب العديد من الحواجز على المداخل الرئيسية للمدن والبلدات، بالإضافة لمدهامات تطل البيوت وأماكن العمل كالمتاجر، ثم يُساق الشبان من مقرات الشرطة العسكرية لأكاديميات الدفاع الذاتي، والتي يخضع فيها المجندون لدورة تأهيل عسكري وبيولوجي مدتها 45 يوماً، ليتم بعد ذلك فرز المجندين على ألوية ونقاط خاصة بقوات الدفاع الذاتي، أشهرها خطوط التماس مع قوات نظام الأسد في ريفي الرقة الغربي والشرقي (الشامية). وهنا يجب التنويه أن مجندي الدفاع الذاتي لا يتم فرزهم على الفروع الأمنية وقوى الأمن الداخلي "الأسايش" إطلاقاً.⁽³⁰⁾

إذاً: تتشابه الوظيفة الأمنية للفواعل الموكل إليها تنفيذ وتطبيق المهام الأمنية في مناطق الإدارة الذاتية مع تلك الوظيفة التي كانت سائدة في مناطق النظام قبل الثورة، من جهة ضرورة الضبط المجتمعي بما يتناسب مع طبيعة الفكر السياسي الشمولي للجهة الحاكمة، وتشهد البنية الأمنية في تلك البنى تضارباً في المؤسسات وازدواجية في المرجعيات ما بين النظام والإدارة الذاتية، وكل هذا جعل مسار العلاقات المدنية العسكرية فيها مساراً تفرضه الجهة الحاكمة، مغيبة الأدوار المدنية لا سيما المجتمع المدني.

⁽²⁹⁾ حسن القصاب: "كابوس جديد يهدد حياة الشبان السوريين في مناطق الجزيرة والفرات: "قانون الدفاع الذاتي" يفرض الخدمة

الإلزامية العسكرية"، القدس العربي: 2020/8/29، الرابط: <https://2u.pw/7DYA>

⁽³⁰⁾ المرجع نفسه.

خلاصات وتوصيات عابرة لمناطق النفوذ

في ظل المسار المشوه الذي تسير به مؤشرات العلاقات المدنية العسكرية في مناطق النفوذ المتشكلة؛ تتبلور النتيجة الموضوعية الآتية: "على الرغم من وضوح الهياكل الأمنية والعسكرية، إلا أنها ما تزال تعمل خارج منطوق القانون المعلن والشرعي، ولا تتبع وظيفياً لجهات مدنية شرعية. وفي ظل غياب الاتفاق السياسي تبقى محاور ومعايير العلاقات المدنية العسكرية خاضعة لموجبات السلطات المنتفذة، ويبقى الغائب المستمر عن هذه المحاور والمعايير غياب أسس الديمقراطية والتشاركية، وإبعاد الجهات المدنية عن دوائر التأثير والمتابعة والمراقبة للفواعل الأمنية والعسكرية. وهذا كله من شأنه عدم امتلاك أسباب القدرة الأمنية لتأسيس بيئات آمنة داعمة لعودة اللاجئين والنازحين، وداعمة أيضاً للتماسك الاجتماعي ومسببات الاستقرار والتعافي المبكر.

وتحدد هذه النتيجة مسار التوصيات بالتأكيد على ضرورة إنجاز اتفاق سياسي يؤسس لحياة سياسية ديمقراطية، تبدأ بها عجلات إعادة الهيكلة والدمج، ويعزز المساهمة الوطنية في تعزيز الدفاع الوطني وصيانتها، بما يتناسب مع متطلبات الدولة والمجتمع، والتي ما تزال غائبة، ويعود تقديرها فقط للقيادة السياسية المتزعمة قانونياً ودستورياً لهذه المؤسسة. وعليه يمكن لحظ أثر غياب هذه المساهمة في تدني القدرة القتالية والكفاءة والفعالية، عملية المساهمة هذه تتطلب جهوداً مناقضة لمخيال السلطة، وهو ما يجعل مسيرة العلاقات المدنية العسكرية مسيرة صعبة، ومن بين تلك الجهود التي ينبغي العمل عليها تلك الأمور المتعلقة بالآتي:

1. المقاربة القانونية والدستورية: فال تغيير الدستوري له دور مهم في إرساء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، من خلال تقييد الجيش ومهمته دستورياً، وتضييق المساحات للمشروع، لكن النصوص لا تتحول بالضرورة إلى واقع، لذا يحتاج هذا الإصلاح الدستوري أن يتبع بسياسات وإجراءات أخرى كسن التشريعات والقوانين الناظمة لتلك العلاقة.
2. نشر ثقافة الاحترافية: فهي التي تقي الجنود من انتهاك المبادئ والمعايير الديمقراطية، إذ ينبغي إعادة تعريف مهمة المؤسسة العسكرية الأساسية وأخلاقيات مهنتها، وأن تتطور ثقافة مؤسسية تستند إلى قيود ذاتية، وتحترم القانون والسلطة المدنية.
3. تغيير العقيدة داخل الجيش وتضمينها فلسفة باتجاه العلاقات المدنية العسكرية، وإعادة بناء العلاقة مع المدنيين بشكل سليم وخال من التعالي.

4. **وضوح المعايير الاجتماعية والتجنيد:** فمكانة المؤسسة العسكرية تعتمد على القبول الاجتماعي لها، ويتحقق هذا بأن تعكس المؤسسة العسكرية المكونات الاجتماعية والإثنية والجغرافية للمجتمع، وكما أن وضوح سياسات التجنيد الإلزامي وآلياته من شأنه الحد من الاستغلال والفساد.

5. **ضرورة تفعيل الأدوار البرلمانية:** إذ ثمة مهام رئيسة ينبغي أن تضطلع بالبرلمانات بشكل عام بها: دقة الإطار، وعلانية ولاية قطاع العسكري وصلاحياته القانونية، وتنظيمه وطريقة عمله، والمساءلة من خلال الرقابة المدنية الديمقراطية، ضمن إطار عمل يحمي السرية وعدم مخالفة القانون خلال الفرار أو التنفيذ، والتأكد من مراعاة القواعد والمعايير الدولية، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان والمساواة الدينية والنوع الاجتماعي، والمشاركة في تقدير الموقف العسكري وقرارات الحرب والسلم.

6. **التحاور والتكامل:** وذلك بين أطراف ثلاثة: النخبة العسكرية، والنخبة السياسية، والمواطنين (أو المجتمع المدني). ذلك أنه في حال اتفاق هذه الأطراف على تسوية تراعي هواجس المؤسسة العسكرية، وتلبي مصالحها كمؤسسة، وتكرس مدنية الدولة والسياسة، يفضي هذا الاتفاق إلى تدخل عسكري أقل في السياسة. وهذا يحتاج لمنظمات سياسية قوية، ترتكز على قاعدة اجتماعية واسعة، تكون موازنة لقوة العسكر، فمآلات العلاقات المدنية - السياسية تتحدد بمدى قوة الأحزاب والقوى السياسية، ونجاحها في تشكيل كتلة ديموقراطية مدنية في مواجهة الجيش وطموحاته السياسية، فكما أن انقسام النخب يزيد من فرص تدخل العسكر، فإن العكس أيضاً صحيح. كما أن الجيش لا ينسحب من السيطرة على الحياة السياسية إذا كان متأكداً من أن البديل ضعيف وغير قادر على السيطرة، في ظل نظام حزبي منقسم وحياة سياسية منقسمة.

وفي هذا الصدد لا يمكن تجاهل دور المجتمع المدني (الغائب كلياً) في تعزيز العلاقات المدنية العسكرية، وإعادة التعريف وفق متطلبات الحرفية والفعالية وذلك على ثلاثة مستويات، هي:

1. **الدور التربوي والثقافي:** عبر التدريب العملي على الأسس الديمقراطية، من خلال النظم الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني. اعتماداً على أن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وثنائية الأساس، فينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تتحمل مسؤولية تنشئة أفرادها على أسس الديمقراطية، لكونها الأقدر على القيام بالدور التثقيفي، ولتمتعها بقدر كبير من الاستقلالية.

2. **الدور التعبوي:** والذي يتحقق من خلال توسيع آفاق المشاركة السياسية، وتزويد المجتمع بكوادر وقيادات سياسية واعدة، فمع تنامي الوعي السياسي للأفراد تتصاعد الرغبة لديهم للمشاركة في العمل السياسي أو التأثير فيه على أقل تقدير، وهنا يتحقق المستوى الثاني لمساهمة مؤسسات المجتمع المدني في البناء الديمقراطي عبر توسيع أنماط المشاركة السياسية للجماهير وتطويرها، وأيضاً تأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة تستطيع بها كسر حالة احتكار ممارسة السياسة من قبل الفئة الحاكمة، ويمتد هذا الدور ليصبح مخزناً لا ينضب لتزويد المجتمع بالكفاءات السياسية.

3. **الدور الرقابي والنقدي:** والذي تمارسه المنظمات للضغط على الحكومات إذا تجاوزت صلاحياتها بأي شكل من الأشكال، وهنا تقف مؤسسات المجتمع المدني لتمارس دور الرقيب على أعمال الحكومة، وممثلاً لصوت القاعدة الشعبية للمنظمة، والتي من المفترض أنها تعبر عن المجتمع ككل، وتنطلق مؤسسات المجتمع المدني لتوعية الناس بمخاطر الموقف على الساحة السياسية وتداعياته المجتمعية، وحشد قواهم الجمعية لتكون بمثابة حاجز الصد الشعبي في مواجهة تجاوزات السلطة.



عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

www.omrandirasat.org

   omrandirasat

أحد برامج المنتدى السوري